

التسمية والحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم: ٨١] أي سموها بذلك وحكموا لها به.

«الفرق» بين الأخذ والتناول أن تناول أخذ الشيء للنفس خاصة، ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد كما تقول أخذته لزيد؟ فالأخذ أعم، ويجوز أن يقال: إن تناول يقتضي أخذ شيء يستعمل في أمر من الأمور، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى، فيقال: تناول زيدًا كما تقول أخذ زيدًا، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧] ولم يقل تناولنا، وقيل: التناول: أخذ القليل المقصود إليه، ولهذا لا يقال: تناولت كذا من غير قصد إليه، ويقال: أخذته من غير قصد.

الباب الثامن

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجري مع ذلك. وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع. وما هو من قبيل الجمع من التآليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة. والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفضل

«الفرق» بين الواحد والفرد أن الفرد يفيد الانفراد من القرن^(١)، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة، ألا ترى أنك تقول: «فلان فرد في داره» ولا تقول: «واحد في داره» وتقول: هو واحد أهل عصره تريد أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها، وتقول: «الله واحد» تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه، وسُمي الفرد فردًا بالمصدر يقال: فرد فردًا وهو فارد وفرد، والفرد مثله وقال علي بن عيسى - رحمه الله تعالى: الواحد ما لا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملته كإنسان واحد، ودينار واحد، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنجو هذا الذهب كله واحد، وهذا الماء كله واحد، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلًا هو الله جل ثناؤه.

الفرق بين الانفراد والاختصاص أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك والانفراد تصحيح النفس وغير النفس، وليس كذلك الاختصاص؛

١ القرن للإنسان منه في السحابة والسدة والعدو والقتال. ومع ذلك. يقال هي قرن نساء. وجمع قرن

لأنه نقيض الاشتراك، والانفراد نقيض الأزديّ واج، والخاصّة تحتل الإضافة وغير الإضافة؛ لأنها نقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة؛ لأنه اختصاص بكذا دون كذا.

«الفرق» بين الواحد والأحد، أن الأحد يفيد أنه فارق غَيْرُهُ مَنْ شاركه في فنٍّ من الفنون ومعنى من المعاني، كقولك: فارق فلانٌ أوحدَ دَهرِهِ في الجُود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك.

«الفرق» بين الفَدُّ والواحد، أن الفَدُّ يفيد التقليل دون التوحيد، يقال: «لا يأتينا فلانٌ إلا في الفَدِّ» أي القليل، ولهذا لا يقال لله تعالى فَدٌّ كما يقال له فَرْدٌ.

«الفرق» بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانقطاع من القرناء، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال: إنه مُتفَرِّد، ومعنى المتفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله.

«الفرق» بين الواحد والوَاحِدِ والفَرِيدِ، أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلي من الاثنين، يقال: «فلانٌ فريدٌ ووحيدٌ» يعني أنه لا أيسس له، ولا يوصف الله تعالى به لذلك.

«الفرق» بين قولنا تَفَرَّدَ وبين قولنا تَوَحَّدَ، أنه يقال: تَفَرَّدَ بالفضل والثَّبل، وتَوَحَّدَ: تَخَلَّى.

«الفرق» بين الوَحْدَةِ والوَاحِدَانِيَةِ، أن الوَحْدَةَ التَخَلِّي، والوَاحِدَانِيَةَ تفيد نَفْيَ الإِشْكَالِ والنُّظْرَاءِ، ولا يُسْتَعْمَلُ في غير الله ولا يقال لله: واحد من طريق العدد، ولا يجوز أن يُقال: إنه ثانٍ لزيد؛ لأن الثاني يُسْتَعْمَلُ فيما يتماثل، ولذلك لا يقال: «زيد ثانٍ للحمار» ولا يُقال: إنه أحد الأشياء لما في ذلك من الإيهام والتشبيه ولا أنه بعض العلماء وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم.

«الفرق» بين واحد وأحد، أن معنى الواحد أنه لا ثاني له، فلذلك لا يقال في الثنية واحداً كما يقال: رجل ورجلان، ولكن قالوا: اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثانٍ للآخر، وأصلُ أحدٍ أوحدٌ مثل أكبر، وإحدى مثل كُبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيري الاستعمال هربوا في إحدى إلى الكبرى ليخفَّ وحذفوا الواو ليفترق بين الاسم والصلّة، وذلك أن أوحدَ اسمٍ وأكبرَ صفةٍ والواحد فاعل من وَحَدَ يَحِدُّ، وهو واحد مثل: وَعَدَ يَعِدُ وهو وَاَعَدُّ، والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا، وقال صاحبُ العين، الواحد أول العدد، وحدُّ الاثنين ما يبيّن أحدهما عن صاحبه بذكر أو عَقْدَ فيكون ثانيًا له بعطفه عليه، ويكون الأحد أولاً له ولا يقال: إن الله ثاني اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تَفَرَّدَ به فقوله تعالى: ﴿ثَانِفًا أَتَيْنَ إِدْهُمَا فِي الْعَارِ﴾

[التوبة: ٤٠] معناه أنه ثاني اثنين في التناصُر، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] لأنهم أوجبوا مشاركته فيها فنفرده به من القدم والإلهية فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام: «أذهب حيث شئت فإنا معك» تريد أن خبره لا يخفى عليك.

«الفرق» بين الكل والجمع أن الكل عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء، والجمع: الإحاطة بالأبغاض، وأصل الكل من قولك: تكللتُ أي: أحاطتُ به، ومنه الإكليل سُمي بذلك لإحاطته بالرأس، قال: وقد يكون الكل الإحاطة بالأبغاض في قولك: كلُّ الناس ويكون الكل ابتداءً توكيداً كما يكون أجمعون، إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] لأن كلاً تلي العوامل ويبدأ به، وأجمعون لا يأتي إلا بعد المذكور، والصحيح أن الكل يقتضي الإحاطة بالأبغاض، والجمع يقتضي الأجزاء، ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبغاض الإنسان جاز أن تقول رأيتُ كلَّ الإنسان؟ ولما لم يجوز أن ترى جميع أجزائه لم يجوز أن تقول: رأيتُ جميعَ الإنسان، وأخرى فإن الأبغاض تقتضي كلاً، والأجزاء لا تقتضي كلاً، ألا ترى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ولا يقتضي كلاً، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبغاض شيئاً بانفراده لأن البعض يقتضي كلاً وجملة؟

«الفرق» بين البعض والجزء. أن البعض ينقسم، والجزء لا ينقسم، والجزء يقتضي جمعاً والبعض يقتضي كلاً، وقال بعضهم: يدخل الكل على أعمِّ العام ولا يدخل البعض على أخصِّ الخاص، والعموم ما يعبر به الكل، والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء، وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك: إن بد في كل شيء يدٌ ويجيء البعض بمعنى الكل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العصر: ٥] وحُدَّ البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق والمختلف، كقوله الرحا تعص الناس، وقولك السواد بعض الألوان، ولا يقال الله تعالى بعض الأشياء وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه، وفي القرآن: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَهُ﴾ [التوبة: ٦٢] ولم يقل يرضوهما، وقيل: حُدَّ البعض التناقض عن الجملة، وقال البلخي - رحمه الله: البعض أقلُّ من النصف، وحُدَّ الجزء الواحد من ذا الجنس، وهذا لا يسمَّى القديم جزءاً كما يسمَّى واحداً.

«الفرق» بين الجزء من الجملة والسَّهْم من الجملة، أن الجزء منها ما انقسمت عليه، فالأشياء من العشرة؛ لأنها ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها، وكل ذلك يسمَّى سَهْمًا منها كذا حكى بعضهم، والسَّهْم في اللعة السدس، كذا حكى عن أبي

مسعود، ولذلك قسمت عليه الدوانيق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير، إذا كان يستوعب، فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة، والستة تتم بأجزائها ولو قلت هذا من الثانية لنقص، لأن أجزاء الثانية هو واحد واثان وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثانية، لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بها الثانية، فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدوانيق^(١) فالسهم منه هو السدس؛ لأنه جزء العدد التام، قالوا: فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة، وما يدخل في قسمة الميراث فأنصبا الورثة تسمى سهاماً فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس لأننا لا نعطيه الزيادة على الأخص إلا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس، لأنه يسمى سهماً ولا نزيده على السدس، لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة.

«الفرق» بين الجمع والحشر، أن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَبَعْتَ فِي الدَّائِنِ حَشْرِينَ﴾ [الشعراء: ٣٦]، أي ابعت من يجمع السحرة ويسوقهم إليك، ومنه يوم الحشر لأن الخلق يُجمعون فيه ويساقون إلى الموقف، وقال صاحب المفصل: لا يكون الحشر إلا في المكروه، وليس كما قال، لأن الله تعالى يقول: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفَدًا﴾ [مريم: ٨٥] وتقول: القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وإنما يقال: الحشر فيما يصح فهي السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة، وكذلك هو عند الفقهاء، وقال بعضهم: اثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء، وهذا وإن كان صحيحاً فإنه قد خصَّ به شيء بعينه، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دبَّ فإنه قد خصَّ به شيء بعينه فأما قوله ﷺ: «الأثنان قَمًا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»^(٢) فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم، لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يُستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته، وأما قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا﴾ [الحج: ١٩] وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨] يعني داود وسليمان عليهما السلام، فإن ذلك مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنان لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة، وإذا كان قول الرجل رأيت الرجل لا يفهم منه إلا ثلاثة، علمنا أن قول الخصم باطل.

(١) الدوانيق جمع دانق، وهو سدس الدرهم، وتجمع على دوانيق أيضاً.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الفرائض، برقم: [٨٠٢٧].

«الفرق» بين الجَمْع والتأليف، أن بعضهم، قال: لفظُ التأليف في العربية يدلُّ على الإلصاق، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك، ألا ترى أنك تقولك: «جمعتُ بين القوم في المجلس» فلا يدلُّ ذلك على أنك ألصقتَ أحدهمُ بصاحبه، ولا تقول: ألفتهم بهذا المعنى، وتقول: «فلانٌ يؤلفُ بين الزائرين» لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح، ولذلك لا يُستعملُ التأليف إلا في الأجسام، والجمعُ يُستعملُ في الأجسام والأعراض فيقال: تجتمع في الجسم أعراض، ولا يُقال: تتألف فيه أعراض، ولهذا يُستعار في القلوب، لأنها أجسام، فيقال: ألفت بين القلوب كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال: ٦٣] ويقال: جمع بين الأهواء، ولا يقال ألفت بين الأهواء؛ لأنها أعراض، وعندنا أن التأليف والألفة في العربية تُفيد الموافقة، والجمع لا يفيد ذلك، ألا ترى أن قولك تألفت الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض، وقولك: اجتمع الشيء وجمعتُه لا يفيد ذلك، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال: ٦٣]؛ لأنها اتفقت على المودة والمصافاة، ومنه قيل: الإلفان والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة والتواصل والأئسة، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حلولة في محلين فإنما قيل يجب ليدخل فيه المعدوم، والاجتماع عندهم ما صار به الجوهر أن يجب لأقرب قريب منه، وقد يسمون التأليف مماسّة واجتماعاً، وقال بعضهم: الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف، وقال آخرون: يرجع إلى ذهاب الجسم في جهات.

«الفرق» بين البنية^(١) والتأليف، أن البنية من التأليف يجري في استعمال المتكلمين على ما كان حيواناً، يقولون: القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام، وأهل اللغة يجرونها على البناء، يقولون: بنية وبنية، وقال بعضهم: بنى بنية من البناء وبنية من المجد وأشد قول الخطيئة:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبِنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

«الفرق» بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعمُّ من التصنيف وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء من الكلام مُصنّف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه، والتأليف يجمع ذلك كله؛ وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقاً أو مختلفاً، والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره.

«الفرق» بين الضمِّ والجمع، أن الضمَّ جمع أشياء كثيرة، وخلافه البثُّ وهو تفریق أشياء كثيرة، ولهذا يقال اضمامة من كتب؛ لأنها أجزاء كثيرة، ثم كثر حتى استعمل في الشئين فصاعداً والأصل

(١) البنية: بكسر الباء وسكون النون، ما بُنى، والجمع بُنى، ومنه بنية الكلمة، أي صيغتها.

ما قلنا، والشاهد قوله عليه السلام: «**ضُمُوا مَا وَاسَيْكُمْ حَتَّى تَذَهَبَ فَحَمَةُ اللَّيْلِ**»^(١) ويجوز أن يقال: إن ضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزقه به، ولهذا يقال: ضممته إلى صدري، والجمع لا يقتضي ذلك.

«الفرق» بين المماسّة والكون: أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في المحادثات ويحل في الجزء والمفرد، والمماسّة لا توجد إلا في الجزئين، وأيضاً فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسّته، وتبطل مماسّة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه، وأيضاً فإن الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد، وأيضاً فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ولا توجد المماسّة، والمماسّ معدوم، وأيضاً فإن المماسّة تحل المماسّ وتحل مكانه، والكون لا يحل إلا مكانه.

«الفرق» بين المماسّة والاعتقاد أنه يماسّ الجسم ما فوقه ولا يعتمد على ما فوقه، والمماسّة تكون في الجهات، والاعتقاد لا يكون إلا في جهة واحدة، والاعتقاد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع.

«الفرق» بين الاعتقاد والكون أن الاعتقاد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه.

«الفرق» بين الاعتقاد والشؤون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده بسنطه إياها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء.

«الفرق» بين الاعتقاد والمصاكة^(٢) أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت، والاعتقاد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله صوت ولا يكون إلا في جسم صلب.

«الفرق» بين الشؤون والحركة، أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ولا يجوز خلوه منه وليس كذلك الحركة؛ لأن الجسم يخلو منها إلى السكون.

«الفرق» بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين، وهو افتعال من ضرب، يقال: اضطرب الشيء كأنّ بعضه يضرب بعضاً فيتمحص. ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيها هو حقيقة فيه أو غير حقيقة، ألا ترى أنه يقال: اضطربت السفينة، واضطرب حال زيد، واضطرب الثوب، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك.

(١) مسلم في صحيحه برقم ٣٦٥ / ٥١٠. بلفظ العساء بدل الليل.

(٢) يقال: ضكّه ضكاً، أي دفعة بقوة، وضربه، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَصَكَتَ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَوُذٌ بِغَيْمٍ﴾ [الذاريات ٢٩] واصطك الشيطان: أي صك أحدهما الآخر.

«الفرق» بين النَّقْلَةِ والحركة، أن النَّقْلَةَ لا تكون إلا عن مكان وهي التحول منه إلى غيره، والحركة قد تكون لا عن مكان، وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدثه الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني، فإن تَحَرَّكَ تَحَرَّكَ لا عن مكان، وإن سَكَنَ سَكَنَ لا في مكان.

«الفرق» بين الأَنْتِقَالِ والزَّوَالِ، أن الانتقال فيها ذكر علي بن عيسى يكون في الجهات كلها، والزَّوَالُ يكون في بعض الجهات دون بعض، ألا ترى أنه لا يقال زَالَ من سَفَلَ إلى عُلُوٍّ كما يقال انتقل من سَفَلَ إلى عُلُوٍّ، قلنا: ويعبر عن العدم بالزوال، فنقول: زالت عِلَّةٌ زيد، والانتقال يقتضي منتقلاً إليه، والشاهد أنك تعديه بإلى، والزَّوَالُ لا يقتضي ذلك، والزَّوَالُ أيضًا لا يكون إلا بعد استقرارٍ وثباتٍ صحيحٍ أو مُقَدَّرٍ، تقول: زال مُلْكُ فلانٍ، ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له، وتقول: زالتِ الشَّمْسُ، وهذا وقتُ الزَّوَالِ، وذلك أنهم كانوا يقدِّرون أن الشمس تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بَطْءِ حركتها إذا حصلت هناك، ولهذا قال شاعرهم:

وَزَالَتْ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنْ مُسْتَقَرِّهَا فَمَنْ تَخَيَّرِي فِي أَيِّ أَرْضٍ غُرُوبَهَا
وليس كذلك الانتقال.

«الفرق» بين الكَوْنِ والسُّكُونِ، أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس بساكن، والكُونُ في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كَوْنًا فقط وما يوجد عقيب ضده منها حركة، ويجب أن تحذف الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازًا من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم، والسكُونُ هو الذي يوجب كون الجسم في المَحَادَاةِ التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث، وأعلم أن القيامَ والعودَ والأصْطِجَاعَ والصُّعُودَ والنُّزُولَ وما شاكل ذلك عباراتٌ عن أكوَانٍ تقع على صفات معقولة.

«الفرق» بين المَجَاوِرَةِ والاجْتِمَاعِ، قال علي بن عيسى: المجاورة تكون بين جزءين، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعدًا، وذلك أن أقلَّ الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية، فالأثنان ليس يجمع، كما أن الواحد ليس باثنين، قال: ولا يكاد العارف بالكلام يقول: اجتمعت مع فلانٍ إلا إذا كان معه غيره، فإذا لم يكن معه غيره قال: أَحْضَرْتُهُ ولم يَقُلِ اجتمعتُ معه، كذا قال، والذي يقولونه إن أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنتَ جَارِي، وأنا جَارُكَ، وبيننا جَوَارٌ، وهذا قال

بعض البُلغَاء: الجوار قرابة بين الجيران، ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة.

«الفرق» بين التَّأْلِيفِ والتَّرْتِيبِ والتنظِيمِ: أن التأليف يستعمل فيما يُؤلَّفُ على استقامة أو على اعوجاج، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يُؤلَّفُ على استقامة، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقا، وهو أن الترتيب هو وَضْعُ الشَّيْءِ مع شَكْلِهِ، والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد؛ لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه.

«الفرق» بين قولنا الجمع، وقولنا أجمع، أن أجمع اسم معرفة يُؤكِّدُ به الاسم المعرفة نحو قولك: المَالُ لَكَ أَجْمَعُ، وَهَذَا مَالُكَ أَجْمَعُ وَلَا يَنْصَرَفُ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ مَعْرُفَةٌ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرُفَةٌ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ نَكْرَةَ أَبَدًا، وَيُجْمَعُ فَيُقَالُ: عِنْدِي إِخْوَانُكَ أَجْمَعُونَ، وَمَرَرْتُ بِإِخْوَانِكَ أَجْمَعِينَ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، لَا يَجُوزُ: مَرَرْتُ بِأَجْمَعِينَ وَجَاءَنِي أَجْمَعُونَ وَمُؤَنَّثُهُ جَمْعَاءُ، يُقَالُ: طِفْتُ بِدَارِكَ جَمْعَاءً وَيُجْمَعُ، فَيُقَالُ: مَرَرْتُ بِجَوَارِيكَ جَمْعَ، وَجَاءَنِي جَوَارِيكَ جَمْعَ، وَأَجْمَعُ جَمْعَ جَمْعٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ، كَمَا تَقُولُ جَاءَنِي الْقَوْمُ بِأَفْلَسِهِمْ وَأَكْلَبِهِمْ وَأَعْبِدِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ التَّوَكِيدِ، وَالشَّاهِدُ دُخُولُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ وَإِضَافَتُهُ، وَأَجْمَعُ الَّذِي هُوَ لِلتَّوَكِيدِ لَا يُضَافُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ عَامِلٌ، وَمَنْ أَجَازَ فَتَحَ الْحِيمِ فِي قَوْلِكَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ.

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

«الفرق» بين التَّفْرِيقِ والتَّفْكِيكِ أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق تفكيك، وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق المترقات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال: فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال فرقتها، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف.

«الفرق» بين الفصل والفرق أن الفصل يكون في جملة واحدة، ولهذا يقال: فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا، ولهذا أيضا يقال: فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين، وقال المتكلمون: الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبيها به؛ لأنه إذا قرب شبيهه منه صار كالشيء الواحد، ويقال أيضا: فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره، لأن العضو من جملة الجسد، ولا يقال في ذلك فرقت لأنه

الشَّعْرَ فَرْقًا بِالتَّخْفِيفِ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ فَرْقَتَيْنِ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ فَعَلُهُ فِيهِ، وَالْفَرْقُ أَيْضًا الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ حَكْمًا أَوْ خَبْرًا، وَهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥] أَيْ أَفْضَلَ بَيْنَنَا حَكْمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْ هَذَا فَرْقُ بَيْنِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

«الفرق» بين الفَلَقِ وَالشَّقِّ أَنْ الْفَلَاقَ عَلَى مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ هُوَ الشَّقُّ عَلَى أَمْرٍ كَبِيرٍ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وَيُقَالُ: فَلقَ الحَبَّةَ عَنِ السَّنْبَلَةِ وَفَلَقَ النَّوْءَ عَنِ النَّخْلَةِ وَلَا يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ شَقًّا؛ لِأَنَّ فِي الْفَلَاقِ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتِ الدَّاهِيَةُ فَلَقًا وَفَلِيقَةً.

«الفرق» بين القَطْعِ وَالْفَصْلِ أَنْ الْفَصْلَ هُوَ الْقَطْعُ الظَّاهِرُ، وَهَذَا يُقَالُ فَصَلَ الثَّوْبَ، وَالْقَطْعُ يَكُونُ ظَاهِرًا وَخَافِيًا كَالْقَطْعِ فِي الشَّيْءِ الْمَلْزُوقِ الْمَمُوءِ، وَلَا يُقَالُ لِذَلِكَ فَصْلٌ حَتَّى يَبِينَ أَحَدُ الْمَفْصُولَيْنِ عَنِ الْآخَرَ، وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ: فَصَلَ بَيْنَ الْخِصْمَيْنِ إِذَا ظَهَرَ الْحَقُّ عَلَى أَحَدِهِمَا فَزَالَ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فَتَبَايَنَا وَلَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ قَطْعٌ، وَيُقَالُ قَطَعَهُ فِي الْمُنَاطَرَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ شَعْبَهُ وَخِصْمَتَهُ.

وَمَا يَجْرِي مَعَ هَذَا الْبَابِ ■■

«الفرق» بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا، وقولنا لا يبرح ولا يزال ولا يخلو ولا يعرى: أن قولنا لا يخلو يُسْتَعْمَلُ فِيهَا لَا يَكُونُ هَيْئَةً يَشَاهِدُ عَلَيْهَا كَالطَّعْمِ وَالرَّوَاتِحِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يَخْلُو مِنَ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ كَالطَّرْفِ لَهُ، وَهَذَا يُقَالُ: خَلَا الْبَيْتَ مِنْ فُلَانٍ وَمِنْ كَذَا، وَلَا يُقَالُ عَرَى مِنْهُ، لِأَنَّ الْعَرَى إِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَكُونُ هَيْئَةً يَشَاهِدُ عَلَيْهَا كَالْأَلْوَانِ وَنَحْوِهَا، وَأَصْلُهُ مِنَ قَوْلِكَ: عَرَى زَيْدٌ مِنْ ثِيَابِهِ لِأَنَّ الثِّيَابَ كَالهَيْئَةِ لَهُ، وَلَا يُقَالُ خَلَا مِنْهَا، وَالْإِنْفِكَاءُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُتَجَاوِزِينَ أَوْ مَا فِي حَكْمِهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مِنَ التَّفَنُّكِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الصَّلْبَةِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ الْمُتَكَلِّمُونَ الْإِنْفِكَاءَ فِي الْاجْتِمَاعِ وَالْأَلْوَانِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حَكْمِ الْمُجَاوِرَةِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْإِفْتِرَاقِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِفْتِرَاقَ يَقَعُ مَعَ الْاجْتِمَاعِ فِي الْلِغْزِ كَثِيرًا وَإِذَا قَرَّبَ الْلِغْزَ مِنَ الْلِغْزِ فِي الْخُطَابِ أَجْرَى مَجْرَاهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

«الفرق» بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزال: أن قولنا لم ينفك يقتضي غيرًا لم ينفك منه، وهو يُسْتَعْمَلُ فِيهَا كَانَ الْمَوْصُوفُ بِهِ لِأَزْمًا لَشَيْءٍ أَوْ مَقَارِنًا لَهُ أَوْ مُشَبَّهًا بِذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يَبْرَحْ يَقْتَضِي مَكَانًا لَمْ يَبْرَحْ مِنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَمْ يَزَلْ فِيهَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى: إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا يَوْجِبُ التَّفَرُّقَ بِهِ كَقَوْلِكَ: لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا وَحَدَهُ وَلَا يُقَالُ: لَمْ يَبْرَحْ زَيْدٌ وَحَدَهُ، وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: «لَمْ» حَرْفٌ نَفْيٌ، وَزَالَ فَعَلٌ نَفْيٌ وَمَعْنَاهُ ضَدُّهُ دَامَ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ صَارَ مَعْنَاهُ دَامَ فَقَوْلِكَ لَمْ يَزَلْ

موجودًا بمعنى قولك دام موجودًا؛ لأن نَفَى النَّفْيِ إِيحَابٌ، و«ما» في قولك «ما زال» حرف نفى وفي قولك ما دام اسم مبهم ناقص ودام صلتها.

«الفرق» بين الفَصْلِ والْفَتْحِ: أن الفَتْحَ بين الشَّيْنِ اللَّذِينَ كَانَا مُلْتَمِئِينَ أَحَدُهُمَا مَتَّصِلٌ بِالْآخِرِ فَإِذَا فَرِقَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ فَتَحًا، وَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ وَاحِدًا فَفَرِقَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ قَبْلَ قَطْعِ وَفَصْلٍ وَشَقٍّ وَلَمْ يَقْلُ فَتَحًا، وَفِي الْقُرْآنِ ﴿كَانَا رَتْقًا فَفَنَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠] وَالرَّتْقُ مَصْدَرٌ رَتَّقَ رَتْقًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْجَةٌ، وَالرَّتْقَاءُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي يَمْتَنَعُ فَتْحُهَا عَلَى مَالِكِهَا.

البَابُ التَّاسِعُ

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالشَّبْهِ^(١) وَالْعَدِيلِ وَالنَّظِيرِ وَمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنَ الْمُخْتَلَفِ وَالْمُتَضَادِّ وَالْمُتَنَائِفِ. وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

«الفرق» بين الشَّبْهِ وَالشَّبِيهِ أَنَّ الشَّبْهَ أَعْمُ مِنَ الشَّبِيهِ، أَلَّا تَرَاهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ الشَّبْهَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَقَلْبًا يُسْتَعْمَلُ الشَّبِيهِ إِلَّا فِي الْمُتَجَانِسِينَ، تَقُولُ: زَيْدٌ شَبِيهُ الْأَسَدِ أَوْ شَبْهُ الْكَلْبِ، وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: شَبِيهُ الْأَسَدِ وَشَبِيهُ الْكَلْبِ وَيَقُولُونَ: زَيْدٌ شَبِيهُ عَمْرٍو؛ لِأَنَّ بَابَ فَعِيلٍ حَكَمَهُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَأْتِي فِعْلُهُ عَلَى فِعْلِ وَلَا يَأْتِي ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ، إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ شَبِيهُ عَمْرٍو فَقَدْ بَالِغَتْ فِي تَشْبِيهِهِ بِهِ وَأَجْرِيَّتُهُ مَجْرَى مَا ثَبَتَ لِنَفْسِهِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ إِضَافَةٌ صَحِيحَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ شَبِيهُ عَمْرٍو، وَعَمْرٍو شَبِيهُ الْأَسَدِ فَهُوَ عَلَى الْإِنْفِصَالِ أَيُّ شَبْهِ لِعَمْرٍو، وَشَبْهِ لِلْأَسَدِ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَكَذَلِكَ الْمَثَلُ، وَلِهَذَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ «رُبٌّ» وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْكَافِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ عَزِيْرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَعْتَهَا بِطَلَاكِ

فَادْخُلِ «رُبٌّ» عَلَى مِثْلِكَ وَلَا تَدْخُلِ رُبٌّ إِلَّا عَلَى النِّكَرَاتِ، وَأَمَّا الشَّبْهُ فَمَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ، يُقَالُ: الشَّبْهُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَفِي فُلَانٍ شَبْهُ مِنْ فُلَانٍ وَلَا يُقَالُ فُلَانٌ شَبْهُ، وَالشَّبْهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ الصِّفَةُ الَّتِي إِذَا اشْتَرَكَ فِيهَا الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَجَبَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُكْمِ، وَعِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِ اثْنَانِ كَانَا مِثْلَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْعَدِيلِ سَوَاءً، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَدْلَ أَعْمُ مِنَ الْعَدِيلِ وَمَا كَانَ أَعْمُ فَإِنَّهُ أَخْصُ بِالنِّكَرَةِ فَهُوَ لِلْجِنْسِ وَغَيْرِ الْجِنْسِ، تَقُولُ: عَمْرٍو عَدْلٌ

(١) الشَّبْهُ: بكسر الشين المشددة مع سكون الباء: أي المثل. أما الشَّبْهُ بفتح الشين المشددة مع فتح الباء، فهو النحاس الأصفر، وجمع الكلمتين أشباه.